إقليمي

إعداد : فريق المنتدى

الصراع المسلح في سوريا: نظرة عامة واستجابة الولايات المتحدة

@CAPITALFORUM1

منتدى العاصمة للدراسات السياسية والمجتمعية

المحتويات

الملخص..... 3

حالة الصراع..... 3

الدولة الإسلامية..... 3

اللاعبون الأجانب..... 3

الوضع الإنساني..... 3

سياسة الولايات المتحدة..... 4

التواجد العسكري الأمريكي..... 4

تضارب السياسة..... 4

تطور الصراع والسياسة الأمريكية..... 5

الحوكمة ومجالات السيطرة..... 6

حكومة الأسد..... 6

السلطات العسكرية والمدنية الكردية - العربية..... 6

المعارضة والقوى المتطرفة..... 6

القوات التركية والمجموعات المتحالفة معها..... 7

القاعدة والدولة الإسلامية..... 8

القاعدة..... 8

الدولة الإسلامية..... 8

مراكز احتجاز عناصر الدولة الإسلامية..... 8

اللاعبون الأجانب..... 9

روسيا..... 9

إيران..... 10

تركيا..... 11

إسرائيل..... 12

الموقف الإنساني..... 12

المساعدة عبر الحدود..... 13

المفاوضات السياسية 14
الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، الملقب بالائتلاف السوري المعارض 14
الحكومة السورية المؤقتة 15
سياسة الولايات المتحدة 15
طلب السنة المالية 2023 16
الوجود العسكري الأمريكي: عملية العزم الصلب 16
برنامج سوريا للتدريب والتجهيز 17
استقرار ما بعد داعش 17
المساعدة الإنسانية 18
العقوبات الأمريكية 18
الجرائم الوحشية والسبل المحتملة للمساءلة 19
النقاشات السياسية وقضايا معنية بالكونجرس 20
حماية القوات الشريكة المحلية 20
الانتعاش الاقتصادي 20
تمويل حكومة الأسد 21
تجارة الكبتاجون 21
صفقة الغاز الإقليمية 22
إساءة استخدام أموال المعونة 22
التحديات الحالية 24

الملخص

بحلول مارس 2022، يكون قد مرَّ 11 عامًا على اندلاع الصراع في سوريا، ويقدر المحللون أنَّ الصراع أدى إلى مقتل أكثر من نصف مليون شخص ونزوح نصف سكان سوريا قبل الحرب، وتشمل التحديات التي يواجهها صناع السياسة الأمريكيين بخصوص سوريا: مواجهة الجماعات المرتبطة بالقاعدة والاستجابة للتهديد الذي يشكله فلول وسجناء تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وتسهيل المساعدة الإنسانية للمدنيين السوريين والتعاطي مع التحديات الروسية والإيرانية للعمليات الأمريكية في سوريا.

حالة الصراع

في أوائل عام 2022، وصف مبعوث الأمم المتحدة الخاص لسوريا بيدرسن الصراع في سوريا بأنَّه دخل في حائط سد، إذ عسكريًّا بقيت الخطوط الأمامية دون تغيير، بينما يمكن لأي عدد من نقاط الاشتعال أن تشعل حريقًا واسعًا، وفي عام 2022 صرح القائد الجديد للقيادة المركزية الأمريكية الجنرال مايكل كوريلا بأنَّ حكومة الأسد في وضع يمكنها من إنهاء الحرب الأهلية عسكريًّا، لكنه أشار إلى أنَّ الظروف الأساسية التي تديم الصراع مثل الحرمان السياسي والفقر وندرة المياه وعدم الاستقرار الاقتصادي ستظل مستمرة على الأرجح.

الدولة الإسلامية

على الرغم من الهزيمة التي تلقاها تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" في عام 2019 على يد القوات الكردية المدعومة من الولايات المتحدة، فإنَّ مقاتلي داعش استمروا في العمل على شكل تمرد، وتحتجز قوات سوريا الديمقراطية ما يقرب من 10 آلاف سجين من داعش -وصفهم مسؤولو القيادة المركزية الأمريكية بأنَّهم "جيش داعش المنتظر"- في مرافق احتجاز وُصفت بأنَّها مبانٍ مكتظة ومخصصة لم تُبن لإيواء المحتجزين. وفي يناير2022، انضمت القوات الجوية والبرية الأمريكية في سوريا إلى القوات الكردية في معركة طويلة لاستعادة سجن استولى عليه مقاتلو داعش، مما جدد قلق صانعي السياسات بشأن أمن معتقلي داعش المحتجزين لدى قسد.

اللاعبون الأجانب

تعمل خمس دول في سوريا أو تحتفظ بقوات عسكرية بها، وتشمل روسيا وتركيا وإيران وإسرائيل والولايات المتحدة. تعمل القوات الأمريكية والروسية على مقربة شديدة في شمال سوريا، وتحافظ على قناة تواصل لتجنب الصراع غير المقصود بين قوات البلدين. كما تحتفظ تركيا بقوات في شمال سوريا، وتستهدف في بعض الأحيان عناصر قسد التي تعتبرها الحكومة التركية إرهابية. فيما تشن إسرائيل غارات جوية منتظمة داخل سوريا على أهداف إيرانية وسورية وتابعة لحزب الله اللبناني.

الوضع الإنساني

وَفقًا لاستعراض الأمم المتحدة للاحتياجات الإنسانية في سوريا لعام 2022، يحتاج 14.6 مليون شخص إلى مساعدات إنسانية بزيادة قدرها 1.2 مليون عن عام 2021، وفي عام 2014 أجاز مجلس الأمن تقديم مساعدات إنسانية عبر الحدود إلى سوريا عبر أربعة معابر معتمدة؛ ومنذ ذلك الحين، أدى استخدام روسيا لحق النقض (الفيتو) إلى تقليص ترخيص الأمم المتحدة إلى معبر

واحد. في يوليو 2022 جدد مجلس الأمن تصريحه بتقديم المساعدة عبر الحدود إلى سوريا لمدة 6 أشهر، بعد أن قدمت موسكو فيتو على التمديد لمدة 12 شهرًا، ومن المقرر أن تنتهي صلاحية القرار الجديد في 10 يناير 2023.

سياسة الولايات المتحدة

صرح مسؤولو إدارة بايدن بأنَّ الولايات المتحدة تسعى إلى تسوية سياسية للصراع في سوريا تتماشى مع قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2254 الصادر عام 2015، وتشمل أولويات السياسة الأمريكية في سوريا:

- هزيمة الدولة الإسلامية والقاعدة.
- زيادة الوصول إلى المساعدات الإنسانية.
- الحد من العنف من خلال الحفاظ على وقف إطلاق النار.
- تعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة في أثناء النزاع.

التواجد العسكري الأمريكي

يعمل ما يقرب من 900 جندي أمريكي في سوريا لدعم عمليات مكافحة داعش مع القوات المحلية الشريكة "قسد"، كجزء من عملية العزم الصلب. وتواجه القوات الأمريكية في سوريا تهديدات من الميليشيات المدعومة من إيران، والتي استهدفت مواقع أمريكية في العديد من المرات.

تضارب السياسة

يواجه صانعو السياسة الأمريكية عددًا من الأولويات السياسية في سوريا، والتي تكون أحيانًا متنافسة، فتنظيم الدولة الإسلامية يسعى لاستغلال الأوضاع الاقتصادية المتدهورة في البلاد. ومع ذلك، فقد يكون لمشاريع تعزيز النشاط الاقتصادي في سوريا تأثير غير مقصود يتمثل في مساعدة حكومة الأسد.

وبالمثل، يختلف صانعو السياسات حول ما إذا كانت فوائد الجهود المبذولة للتخفيف من الظروف الاقتصادية في لبنان تفوق مخاطر استفادة الأسد منها[1]. ويواجه صانعو السياسة أيضًا تعقيدات إضافية من دول المنطقة، بما في ذلك الدول الحليفة للولايات المتحدة، والتي تسعى إلى تحقيق أهدافها الخاصة في سوريا، سواء في شكل عمليات عسكرية أم بذل جهود لتطبيع العلاقات الدبلوماسية مع حكومة الأسد.

[1] - تقصد صفقة نقل الغاز المصري إلى لبنان عبر سوريا.

تطور الصراع والسياسة الأمريكية

في مارس 2011 اندلعت الاحتجاجات المناهضة للحكومة في سوريا التي تحكمها عائلة الأسد منذ أكثر من أربعة عقود. وفي أغسطس 2011 دعا الرئيس أوباما الرئيس السوري بشار الأسد إلى التنحي. بمرور الوقت أدى ارتفاع حصيلة القتلى واستخدام الأسلحة الكيماوية من قبل حكومة الأسد إلى تكثيف الضغط على الولايات المتحدة لمساعدة المعارضة.

في عام 2013 ناقش الكونجرس وأجاز تقديم مساعدة عسكرية بأسلحة غير فتاكة لجماعات المعارضة السورية التي فُحِصَت، كما ناقش الكونجرس أيضًا استخدام القوة ردًّا على هجوم بالأسلحة الكيماوية في أغسطس 2013 ، لكنه لم يسمح باستخدام القوة الأمريكية ضد نظام بشار.

في عام 2014، طلبت إدارة أوباما السلطة والتمويل من الكونجرس لتقديم دعم فتاك للسوريين الذين فُحِصوا بحجة الدفاع عن الشعب السوري ضد هجمات النظام، لكن التقدم اللاحق لتنظيم الدولة الإسلامية في سوريا عبر العراق أعاد تركيز المداولات التنفيذية والتشريعية على مكافحة الإرهاب، وأذن الكونجرس ببرنامج تدريب وتجهيز بقيادة وزارة الدفاع لقوات سورية مختارة لمحاربة الجماعات الإرهابية النشطة في سوريا، والدفاع عن الولايات المتحدة وشركائها من التهديدات الإرهابية الموجودة في سوريا، وتعزيز شروط تسوية تفاوضية لإنهاء الصراع في سوريا.

في سبتمبر 2014، شنت الولايات المتحدة ضربات جوية في سوريا لمنع تنظيم الدولة الإسلامية من استخدام سوريا كقاعدة لعملياته في العراق. وفي أكتوبر 2014 دشنت وزارة الدفاع "عملية العزم الصلب" ضمن التحالف الدولي لمكافحة داعش، وذلك لإضفاء الطابع الرسمي على الأعمال العسكرية الجارية ضد التهديد المتزايد الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا. وفي عام 2015 نشرت الولايات المتحدة قوات عسكرية في سوريا لمواجهة تنظيم الدولة الإسلامية وتدريب القوات المحلية الشريكة.

تحققت مكاسب التحالف والولايات المتحدة ضد تنظيم الدولة الإسلامية إلى حد كبير عبر مساعدة القوات الشريكة السورية الكردية، لكن مخاوف تركيا المجاورة بشأن تلك القوات الكردية ظهرت كتحدي مستمر لصانعي السياسة الأمريكيين.

في عام 2019، أطلقت تركيا عملية عسكرية في محاولة لطرد القوات الكردية الشريكة للولايات المتحدة من المناطق المتاخمة للحدود التركية، وأمر الرئيس ترامب بانسحاب بعض القوات الأمريكية من سوريا وإعادة تموضع قوات أخرى في مناطق شرق سوريا التي كانت تحت سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية.

بينما ركزت قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة على هزيمة تنظيم الدولة الإسلامية في شمال وشرق سوريا، مكّن الدعم الذي قدمته القوات الروسية والإيرانية وحزب الله الحكومة السورية من استعادة العديد من المناطق التي كانت تسيطر عليها المعارضة سابقًا.

في عام 2018، قيَّمت أجهزة الاستخبارات الأمريكية بأنَّ الصراع قد تحول تحولًا حاسمًا لصالح النظام السوري. ودفعت قوات المعارضة المسلحة المتبقية بما في ذلك الجماعات المرتبطة بالقاعدة إلى مساحة جغرافية متقلصة حول إدلب، _وهي محافظة في شمال غرب سوريا يعيش فيها حوالي 3 ملايين مدني سوري_.

رعت الأمم المتحدة محادثات سلام في جنيف منذ عام 2012. ومع ذلك في ظل إضعاف العديد من جماعات المعارضة المسلحة أو هزيمتها أو عزلها جغرافيًا، تقلص الضغط العسكري على الحكومة السورية لتقديم تنازلات للمعارضة. وفي عام 2022 وصف مبعوث الأمم المتحدة الخاص لسوريا بيدرسن الصراع بأنَّه وصل إلى طريق مسدود، مشيرًا إلى أنَّه عسكريًا، فقد ظلت الخطوط الأمامية دون تغيير.

الحوكمة ومجالات السيطرة

بينما استعادت حكومة الأسد السيطرة على معظم مناطق سوريا التي كانت تحت سيطرة قوات المعارضة سابقًا، احتفظ عدد من الجماعات المعارضة بمستويات متفاوتة من السيطرة على مناطق خارج قبضة الحكومة.

حكومة الأسد

تسيطر حكومة الأسد المدعومة من روسيا وإيران وقوات الميليشيات المتحالفة معها على حوالي ثلثي الأراضي السورية، بما في ذلك معظم المدن الكبرى كما هو موضح باللون الأخضر في الشكل رقم 1. ولا تزال جيوب المقاومة المسلحة لحكم الأسد باقية لا سيما في الجنوب، ويعيش أكثر من 60٪ من 14.6 مليون شخص في سوريا ممن يحتاجون إلى مساعدات إنسانية في مناطق تسيطر عليها الحكومة.

السلطات العسكرية والمدنية الكردية - العربية

بعد هزيمة تنظيم الدولة الإسلامية على يد قوات سوريا الديمقراطية المدعومة من الولايات المتحدة، أنشأت السلطات الكردية التابعة لقوات سوريا الديمقراطية وشركائها العرب في شمال شرق سوريا "الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا"، تظهر باللون الأصفر في الشكل 1. وتلعب قوات سوريا الديمقراطية وجناحها السياسي (مجلس سوريا الديمقراطية) دورًا قياديًا في الإدارة الذاتية، وصرح قادتها بأنَّها غير متحالفة مع حكومة الأسد أو مع قوى المعارضة.

المعارضة والقوى المتطرفة

المناطق التي تسيطر عليها المعارضة في شمال غرب سوريا تظهر باللون الأزرق الفاتح في الشكل رقم 1، وتدار بواسطة حكومة الإنقاذ السورية التي تأسست في عام 2017، وهي تابعة لهيئة تحرير الشام التي صنفتها الولايات المتحدة على أنَّها منظمة إرهابية أجنبية بسبب صلاتها بالقاعدة، كما يقيم في إدلب ما يقرب من 3 ملايين مدني سوري، نزح العديد منهم من مناطق سوريا الخاضعة الآن لسيطرة الأسد. ويقدر أنَّ 75٪ من سكان إدلب يعتمدون على مساعدات الأمم المتحدة لتلبية احتياجاتهم الأساسية.

القوات التركية والمجموعات المتحالفة معها

المناطق التي تسيطر عليها تركيا في شمال سوريا تظهر باللون الأزرق الداكن في الشكل رقم "1"، تشمل الأراضي التي سيطرت عليها تركيا في ثلاث عمليات عسكرية بالتعاون مع الجيش الوطني السوري. وفي هذه المناطق، أنشأت تركيا مجالس محلية تابعة للولايات التركية الواقعة على الحدود، مع إشراف حكام الولايات التركية على توفير بعض الخدمات الأساسية.

لا يزال العديد من السكان الأصليين للمناطق التي تسيطر عليها تركيا يقيمون في مخيمات للنازحين داخليًا في المناطق التي تسيطر عليها الإدارة الذاتية، ويقع المقر الرئيسي للحكومة السورية المؤقتة التي أنشأتها جماعات المعارضة في عام 2013، في شمال سوريا الخاضع لسيطرة تركيا، وبالتحديد في أعزاز بمحافظة حلب. إنَّ الجيش الوطني السوري رسميًا هو جزء من الحكومة السورية المؤقتة، لكن الأخيرة تفتقر إلى السيطرة عليه، إذ يتكون الجيش الوطني من فصائل متنافسة تتقاتل داخليًا.

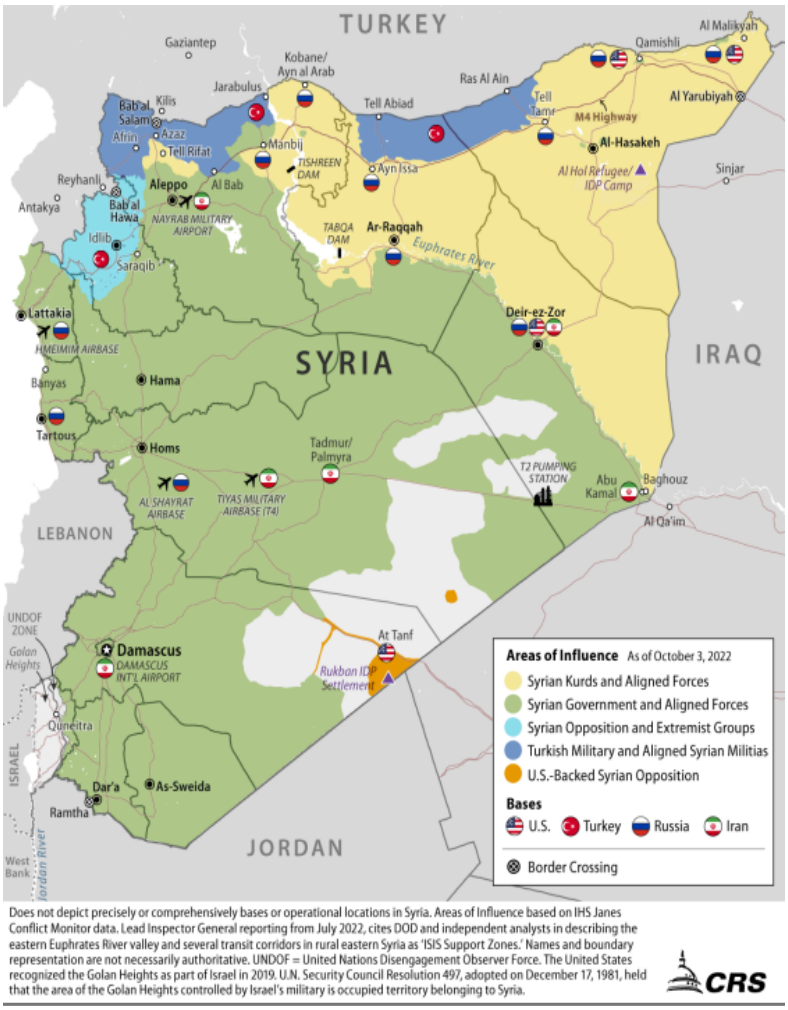

الشكل رقم 1: مناطق سيطرة كل طرف في سوريا عام 2022

القاعدة والدولة الإسلامية

القاعدة

منذ عام 2014 شنت الولايات المتحدة غارات جوية في شمال غرب سوريا -خارج إطار عملية العزم الصلب- استهدفت الجماعات المرتبطة بالقاعدة. في عام 2022، كرر المسؤولون العسكريون الأمريكيون أنَّ "المسلحين المتحالفين مع القاعدة يستخدمون سوريا ملاذًا آمنًا للتنسيق مع فروعهم الخارجية والتخطيط للعمليات خارج سوريا".

توجد مجموعات مرتبطة بالقاعدة في سوريا تشمل هيئة تحرير الشام وحراس الدين وكلاهما صنفته الولايات المتحدة كمنظمات إرهابية تعمل في إدلب. وفي يونيو 2022، أعلنت القيادة المركزية الأمريكية أنَّها نفذت غارة على قيادي بارز في حراس الدين بمحافظة إدلب.

الدولة الإسلامية

في مارس 2019، استولت قوات سوريا الديمقراطية بدعم جوي من التحالف على آخر بؤرة متبقية لتنظيم الدولة الإسلامية في سوريا. وفي أكتوبر 2019 لقي زعيم تنظيم الدولة الإسلامية أبو بكر البغدادي مصرعه في غارة أمريكية على منزله في إدلب وخلفه أبو إبراهيم الهاشمي القريشي الذي قُتل بعد تفجيره سترته الناسفة خلال غارة أمريكية على منزله أيضًا في إدلب.

بينما لم يعد تنظيم الدولة الإسلامية يسيطر على أراضي في سوريا والعراق، يحذر المسؤولون العسكريون الأمريكيون من أنَّه يحافظ على تمرد منخفض المستوى ويعمل على توسيع وجوده العالمي من خلال عدد متزايد من الجماعات التابعة له. ووَفق تقييم التهديد السنوي لعام 2022، فقد قالت أجهزة المخابرات الأمريكية (إنَّ قادة داعش لا يزالون ملتزمين برؤيتهم لبناء خلافة عالمية مزعومة مقرها في العراق وسوريا، ويعملون على إعادة بناء القدرات وإرهاق الخصوم حتى تنضج الظروف للاستيلاء على الأراضي والسيطرة عليها).

مراكز احتجاز عناصر الدولة الإسلامية

منذ هزيمة تنظيم الدولة الإسلامية في عام 2019، احتجزت قوات سوريا الديمقراطية حوالي 10000 محتجز من تنظيم الدولة (نحو 5000 سوري و 3000 عراقي و 2000 مقاتل أجنبي) في مراكز احتجاز مكتظة في شمال سوريا. وفي فبراير 2022 وصف قائد القيادة المركزية الأمريكية الجديد الجنرال كوريلا، معتقلي داعش البالغ عددهم 10 آلاف محتجز لدى قوات سوريا الديمقراطية بأنَّهم "جيش داعش المنتظر".

الهجوم على سجن غويران في عام 2022: في يناير 2022، شنت داعش هجومًا على سجن الغويران الذي تديره قوات سوريا الديمقراطية في محافظة الحسكة، مما أدى إلى اندلاع معركة استمرت 10 أيام. وقد أفاد مسؤولون عسكريون أمريكيون بأنَّ قوات سوريا الديمقراطية "كانت قادرة على صد الهجوم واستعادة العديد من المعتقلين، ولكن مع حصولها على دعم بري وجوي كبير من قوات التحالف".

وكان هذا أكبر اشتباك عسكري أمريكي مع داعش منذ عام 2019. وكان السجن تحت حراسة قوات الأمن الداخلي التابعة لقوات سوريا الديمقراطية، والتي تتلقى تمويلًا أمريكيًا، وبعد الهجوم استبدلت قوات سوريا الديمقراطية كامل قوة الحراسة في الغويران. وتعمل فرقة العمليات الخاصة الأمريكية على إعادة بناء قوة الحراسة في السجن.

مخيم الهول للنازحين. بُني مخيم الهول لإيواء ما لا يزيد عن 10000 شخص كحد أقصى، بينما يضم حاليًا حوالي 56000 نحو 94٪ منهم من النساء والأطفال، وقد فر معظمهم من آخر بؤرة لتنظيم الدولة الإسلامية في الباغوز بشرق سوريا في عام 2019.

الظروف الأمنية بالمخيم مستمرة في التدهور، وقد ذكر قادة القيادة المركزية الأمريكية أنَّ الإعادة البطيئة للأفراد في معسكرات النازحين داخليًا التي تديرها قسد ومراكز الاحتجاز تظل أكبر عائق أمام ضمان الهزيمة الدائمة لداعش، وكذلك أعرب القادة عن قلقهم بشأن جهود التلقين العقائدي لداعش داخل المخيم، وذكروا أنَّه ما لم يعاد النازحين داخليًا في مخيم الهول إلى بلدانهم الأصلية فسنواجه النسخة الثانية من داعش مستقبلًا.

تُدار شركة الهول من قبل الإدارة الذاتية التابعة لقسد وتمول وزارة الخارجية الأمريكية الخدمات الأساسية في المخيم، بما في ذلك صيانة البنية التحتية المادية وتوفير الغذاء والماء والمساعدات الأخرى. وفي سبتمبر 2022، أعلن مكتب مكافحة الإرهاب بوزارة الخارجية أنَّه سيشرف على وكالة جديدة مشتركة بين الوكالات العاملة في مخيم الهول من أجل تحسين تنسيق الجهود الأمريكية لمعالجة الوضع الأمني والإنساني في شمال شرق سوريا.

اللاعبون الأجانب

روسيا

يعود التورط العسكري الروسي في سوريا إلى الخمسينيات من القرن الماضي، حيث تواجدت القوات البحرية السوفيتية في ميناء طرطوس السوري منذ أوائل السبعينيات، واستخدمتها كمركز لوجستي لدعم عملياتها في البحر الأبيض المتوسط . وبينما تمركز أفراد روس منذ ذلك الحين في سوريا للحفاظ على المعدات العسكرية الروسية وتدريب السوريين، فإنَّ أعدادهم تذبذبت بمرور الوقت.

منذ اندلاع الاضطرابات في عام 2011، قدمت روسيا دعمًا سياسيًا وعسكريًا مستدامًا للحكومة السورية. في عام 2015 حشدت روسيا بالتدريج الأفراد والطائرات المقاتلة والمعدات العسكرية داخل سوريا، ثُمَّ شنت ضربات جوية مكَّنت القوات الموالية للأسد من القضاء على معظم مكاسب قوات المعارضة بحلول عام 2018.

استخدمت روسيا أيضًا حق النقض (الفيتو) ضد 17 قرارًا لمجلس الأمن بشأن سوريا بين عامي 2011 و2022، كما وسعت روسيا وجودها الاقتصادي في سوريا على مدار الصراع. وفي عام 2019، وافق البرلمان السوري على خُطة لشركة Stroytransgaz الروسية -التي تفرض الولايات المتحدة عليها عقوبات- لإدارة وتوسيع وتشغيل أكبر ميناء سوري بطرطوس لمدة 49 عامًا.

في عامي 2020 و 2021، أفادت التقارير بأنَّ روسيا قدمت قرضين بقيمة 1 مليار دولار لسوريا بشرط استخدام الأموال في تسديد مدفوعات لشركات روسية محددة، بما في ذلك الشركات التي يملكها رجال أعمال روس فرضت عليهم الولايات المتحدة عقوبات لدورهم في تسهيل العمليات العسكرية الروسية في أوكرانيا.

يوجد توتر بين الحين والآخر بين الجنود الأمريكيين والروس في سوريا، و قد صرح المسؤولون الأمريكيون بأنَّ سوريا لا تزال "المنطقة الوحيدة في العالم التي تعمل فيها القوات الأمريكية والروسية على مقربة شديدة يوميًّا". وقد أسس البلدان قناة تواصل لتقليل فرصة الصراع بين قواتهما.

في أوائل عام 2022، أشارت تقارير إعلامية إلى أنَّ بعض الجنود الروس في سوريا غُيِّرَت مواقعهم تمهيدًا لإعادة نشرهم في الحرب أوكرانيا، وفي يونيو 2022 قالت دانا ستروت نائبة مساعد وزير الدفاع الأمريكي: "لم نشهد تغييرًا ملحوظًا في الأنشطة الروسية". وفي أغسطس نقلت روسيا بطارية دفاع جوي من طراز S-300 من سوريا إلى جنوب روسيا لتعزيز دفاعاتها الجوية ضد أوكرانيا، في حين واصلت روسيا تعزيز مواقعها العسكرية في شمال سوريا.

إيران

منذ عام 2011، قدمت إيران مساعدات تقنية وتدريبية ومالية للحكومة السورية والميليشيات الشيعية العاملة في سوريا الموالية للنظام، فحكومة الأسد حليف رئيسي لإيران، وتسمح باستخدام أراضيها كنقطة عبور لتدفق الأسلحة من إيران إلى حزب الله اللبناني.

الميليشيات المدعومة من إيران: قدم حزب الله التدريب والمشورة والدعم اللوجستي للحكومة السورية منذ 2012 على الأقل، كما قاتلت الميليشيات الشيعية العراقية المدعومة من إيران -مثل كتائب حزب الله وكتائب سيد شهداء- أيضًا في سوريا بجوار حكومة الأسد، كما هددت في بعض الأحيان القوات الأمريكية في كل من سوريا والعراق.

الضربات الجوية الأمريكية

نفذت إدارة بايدن ضربات جوية على القوات الإيرانية أو المدعومة من إيران في سوريا في ثلاث مناسبات على الأقل:

- فبراير 2021: في 25 فبراير دمرت غارات جوية أمريكية عدة منشآت قرب نقطة مراقبة حدودية تستخدمها بعض الجماعات المسلحة المدعومة من إيران، بما في ذلك كتائب حزب الله وكتائب سيد الشهداء. وحدثت الضربات ردًّا على الهجمات التي تعرض لها أفراد القوات الأمريكية وقوات التحالف في العراق.
- يونيو 2021: في 27 يونيو شنت القوات الأمريكية ضربات جوية دقيقة ضد منشآت تستخدمها الميليشيات المدعومة من إيران في المنطقة الحدودية بين العراق وسوريا. أُخْتِيَرَت هذه الأهداف ردًّا على استخدامها في هجمات بطائرات دون طيار ضد أفراد ومنشآت أمريكية في العراق.

- أغسطس 2022: في 23 أغسطس شن الجيش الأمريكي ضربات في شرق سوريا على منشآت بنية تحتية تستخدمها الجماعات المرتبطة بالحرس الثوري الإيراني ردًّا على هجمات على القواعد الأمريكية في سوريا في 15 أغسطس، وفي 24 أغسطس استهدفت صواريخ منشآت أمريكية في دير الزور، مما أدى إلى جولة إضافية من الضربات الانتقامية الأمريكية.

تركيا

لدى الولايات المتحدة وتركيا بعض الأولويات المتعارضة في سوريا، حيث تركز واشنطن إلى حد كبير على مواجهة تنظيم الدولة الإسلامية، بينما تركز أنقرة على التهديد المتصور الذي تشكله القوات الكردية على طول الحدود التركية.

نفذت تركيا ثلاث عمليات عسكرية كبيرة في سوريا بين عامي 2016 و2019، بهدف منع وحدات حماية الشعب الكردية السورية (YPG) من إقامة منطقة حكم ذاتي على طول الحدود الشمالية لسوريا مع تركيا. تنظر تركيا إلى وحدات حماية الشعب على أنَّها فرع من حزب العمال الكردستاني (PKK)، الذي تصنفه كل من تركيا والولايات المتحدة على أنَّه جماعة إرهابية. في حين تعتبر واشنطن أنَّ وحدات حماية الشعب شريك موثوق وفعال في سوريا.

تسيطر تركيا على منطقتين رئيسيتين من الأراضي داخل شمال سوريا، تمتد على أجزاء من محافظات حلب والرقة والحسكة، وتعمل القوات التركية جنبًا إلى جنب مع مختلف التنظيمات السورية المعروفة باسم الجيش الوطني السوري. وفي مايو 2022، أعلن الرئيس التركي عن خُطط لبناء منازل في المناطق التي تسيطر عليها تركيا في سوريا لما يصل إلى مليون لاجئ سوري يقيمون حاليًّا في تركيا.

التوسع العسكري التركي المحتمل: في مايو 2022، صرح الرئيس أردوغان بأنَّ تركيا تفكر في شن عملية عسكرية لتوسيع مناطق السيطرة التركية في سوريا كوسيلة لمواجهة نفوذ وحدات حماية الشعب الكردية. ردًّا على ذلك، اعترف المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية بـ "المخاوف الأمنية المشروعة لتركيا" لكنه أدان أي تصعيد، وقال إنَّ الولايات المتحدة تدعم الإبقاء على خطوط وقف إطلاق النار الحالية لتجنب زعزعة الاستقرار وتعريض القوات الأمريكية المشاركة في الحملة ضد تنظيم الدولة الإسلامية للخطر.

كما أعرب المسؤولون العسكريون الأمريكيون عن قلقهم بشأن تأثير مثل هذه العملية على حملة مكافحة تنظيم الدولة الإسلامية، لأنَّها يمكن أن تدفع عناصر قسد للابتعاد عن القتال ضد داعش. وفي يونيو 2022، أعلنت تركيا عن خُطط لعمليات عسكرية تشمل مناطق غرب نهر الفرات بعيدًا عن القوات الأمريكية التي تتركز على الجانب الشرقي للنهر . وفي أغسطس، بدأت تركيا مفاوضات مع حكومة الأسد بِناءً على طلب روسي، وترى الاستخبارات العسكرية الأمريكية أنَّ تلك المحادثات قد تؤخر شن عملية برية تركية.

إسرائيل

ظلت إسرائيل إلى حد كبير بعيدة عن الصراع بين الحكومة السورية وقوات المعارضة، لكنها تشن بانتظام ضربات جوية في سوريا ضد أهداف إيرانية وتابعة لحزب الله تعتبرها تهديدًا لأمنها. في السنوات الأولى من الصراع السوري، استخدمت إسرائيل بشكل أساسي الضربات الجوية لمنع شحنات الأسلحة الإيرانية المتجهة إلى حزب الله في لبنان.

في وقت لاحق، عندما استعادت حكومة الأسد السيطرة على أجزاء كبيرة من الأراضي السورية، أعرب القادة الإسرائيليون عن نيتهم منع إيران من بناء وتشغيل قواعد أو منشآت تصنيع أسلحة متطورة في سوريا. في عام 2019، صرح غادي آيزنكوت رئيس الأركان العامة للجيش الإسرائيلي آنذاك "بأنَّهم منذ يناير 2017 شرعوا أسبوعيًّا بمهاجمة البنية التحتية التي يبنيها الإيرانيون في سوريا دون الإدلاء بأي تصريحات رسمية". وأضاف آيزنكوت أنَّ إسرائيل نفذت آلاف الهجمات في سوريا، مشيرًا إلى أنَّه في عام 2018 وحده أسقطت إسرائيل 2000 قنبلة على أهداف إيرانية.

في عام 2021 دفع نشر بعض أنظمة الدفاع الجوي الإيرانية في سوريا إسرائيل إلى البدء في إرسال تشكيلات جوية أكبر لتقليل فرص سقوط طائراتها.

في بعض الأحيان، يبدو أنَّ الضربات الإسرائيلية ضد أهداف إيرانية في سوريا أدت إلى ضربات إيرانية انتقامية ضد الجنود الأمريكيين في سوريا وفي أكتوبر 2021، صرح مسؤولون أمريكيون بأنَّ غارة مسلحة بطائرة دون طيار على القاعدة الأمريكية في التنف بجنوب شرق سوريا كانت بمثابة رد إيراني على الضربات الجوية الإسرائيلية في سوريا. وفي مارس 2022، قال قائد القيادة المركزية الأمريكية آنذاك الجنرال ماكنزي "أنا قلق بشأن هذه الاحتكاكات بين إيران وإسرائيل؛ لأنَّ قواتنا سواء في العراق أم سوريا تكون في كثير من الأحيان معرضة للخطر".

وفي 7 يونيو 2022، ذكر مسؤولون سوريون أنَّ مطار دمشق الدولي قد علق حركة الملاحة نتيجة الضربات الإسرائيلية التي ألحقت أضرارًا بالغة بالبنية التحتية للمطار.

الموقف الإنساني

تُعَدُّ الأزمة الإنسانية في سوريا واحدة من أخطر الأزمات وأكثرها انتشارًا في العالم، حيث يقدر عدد النازحين داخليًّا بحوالي 6.9 مليون شخص فضلًا عن حوالي 5.6 مليون لاجئ مسجل في البلدان المجاورة. وبحسب التقييم الإنساني للأمم المتحدة في سوريا لعام 2022، فإنَّ المزيد من الأشخاص بحاجة إلى المساعدة أكثر من أي وقت مضى منذ بدء النزاع، حيث يعتمد ما يصل إلى 14.6 مليون شخص على المساعدات الإنسانية، ويعيش أكثر من 90٪ من السوريين تحت خط الفقر، وحوالي 12.4 مليون شخص -ما يقرب من 60٪ من سكان سوريا- يعانون انعدام الأمن الغذائي. وقد ذكر برنامج الأغذية العالمي في أغسطس 2022 أنَّ عدد السوريين الذين يواجهون انعدام الأمن الغذائي ازداد بنسبة 51 بالمائة عن عام 2019.

المساعدة عبر الحدود

قدمت القوافل العابرة لخطوط القتال بين المناطق التي تسيطر عليها الحكومة والمناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة المساعدة الإنسانية وخدمات الحماية لملايين الأشخاص في جميع أنحاء المحافظات السورية الـ 14. وفي عام 2014 سمح قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2165 بتقديم المساعدة الإنسانية عبر الحدود إلى سوريا عبر أربع نقاط عبور معتمدة.

تتطلب عمليات تسليم المساعدات عبر الحدود التي تتم بموجب هذا القرار، والذي يجب تجديده سنويًّا من قبل مجلس الأمن، إخطار (وليس موافقة) حكومة بشار الأسد. وفي عام 2019، استخدمت روسيا حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن لتقليص تفويض الأمم المتحدة إلى معبرين، ثُمَّ في عام 2020 إلى معبر واحد في باب الهوى.

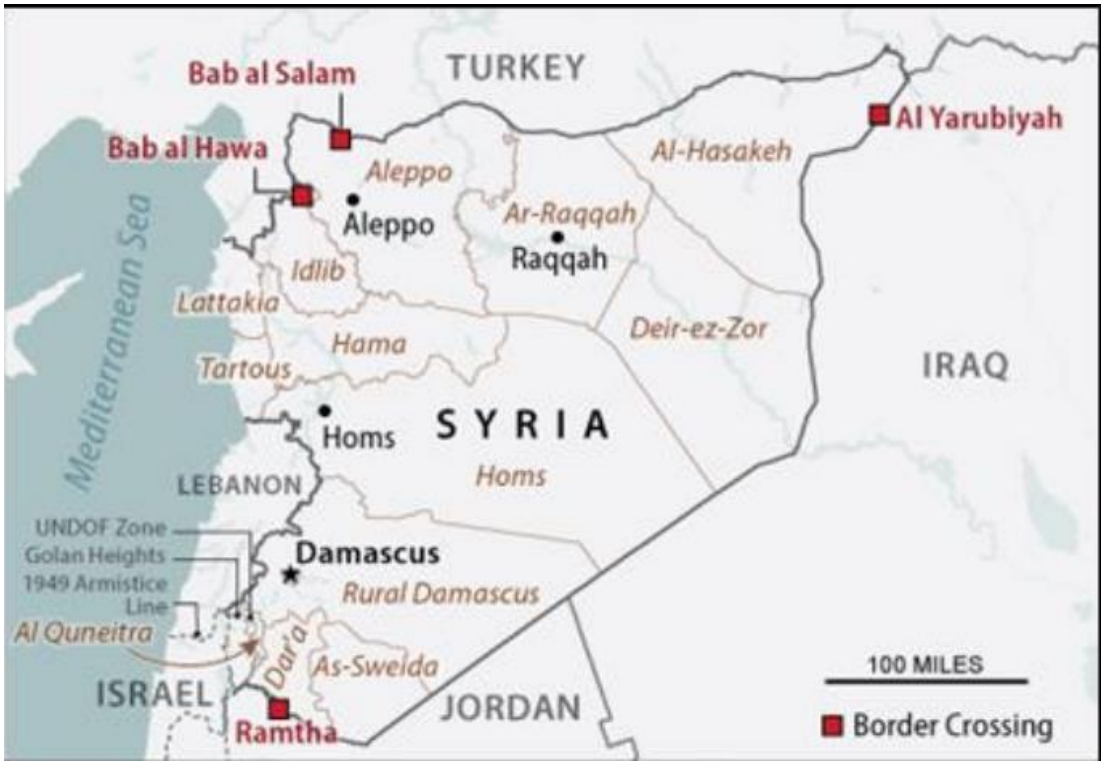

خريطة المعابر الأربعة (باب الهوى، باب السلام، الرمثا، اليعربية)

التجديد في 2022: في 12 يوليو 2022 جدد مجلس الأمن تفويضه بالمساعدة عبر الحدود لمدة ستة أشهر، بعد الفيتو الروسي على التمديد لمدة 12 شهرًا، وسينتهي القرار الجديد في 10 يناير 2023. وقد صرح مسؤول أمريكي بأنَّ التفويض القصير والتجديد غير المؤكد قد قوض جهود المشتريات الخاصة بالمساعدات الإنسانية، حيث يجب تقديم هذه الطلبات قبل أشهر.

المفاوضات السياسية

منذ عام 2012 شاركت الحكومة السورية وبعض عناصر المعارضة في مفاوضات السلام التي توسطت فيها الأمم المتحدة والمعروفة باسم عملية جنيف. كجزء من عملية جنيف أقر قرار مجلس الأمن رقم 2254 لعام 2015 خارطة طريق لتسوية سياسية في سوريا، بما في ذلك صياغة دستور جديد تحت إشراف الأمم المتحدة.

تستثني المفاوضات بعض أقوى الفاعلين المحليين المسلحين في سوريا مثل قوات سوريا الديمقراطية التي تسيطر على مناطق واسعة في شمال شرق سوريا، والجماعات الإسلامية المسلحة المرتبطة بالقاعدة التي تسيطر على أجزاء من شمال غرب سوريا. وتركز محادثات جنيف بدلًا من ذلك على المفاوضات بين حكومة الأسد وشخصيات سياسية من المعارضة المتمركزة في تركيا ممن لا يسيطرون على أراضي داخل سوريا، ولديهم القليل من التأثير إن وُجد على الجماعات المسلحة السورية، بما في ذلك الجماعات المسلحة التي تستخدمها تركيا وكلاءً لها داخل المناطق التي تسيطر عليها شمال سوريا.

اللجنة الدستورية: منذ عام 2019 سهلت الأمم المتحدة اجتماعات اللجنة الدستورية السورية التي شُكِلت لصياغة دستور سوري جديد على النحو الذي دعا إليه قرار مجلس الأمن رقم 2254. وفي عام 2021، أجرت سوريا انتخابات رئاسية في إطار دستور البلاد الحالي دون أن يحضره مراقبو الأمم المتحدة. وقد وصف مسؤول أمريكي الانتخابات التي فاز فيها الرئيس الأسد بولاية رابعة مدتها سبع سنوات بنسبة 95٪ من الأصوات، بأنّها "إهانة للديمقراطية".

انتقد البعض ما وصفوه بأنَّه تركيز غير متناسب على اللجنة الدستورية السورية على حساب مفاوضات سياسية أوسع لحل النزاع، فاللجنة الدستورية تستهلك رأس المال السياسي دون أن تقدم قيمة مضافة. ولم يكن القصد من اللجنة أن تصبح في حد ذاتها هي "العملية السياسية" ، بل كان القصد منها أن تكون بوابة لمزيد من المسارات السياسية، لكنها تمثل السبيل الوحيد للمحادثات المباشرة بين الأطراف السورية.

المعارضة السياسية السورية

الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، الملقب بالائتلاف السوري المعارض
تأسست الائتلاف في عام 2012 في الدوحة بقطر كمجموعة شاملة تضم مكونات متنوعة أيديولوجيًّا من الجماعات السياسية المعارضة لحكومة الأسد. في أواخر عام 2012، اعترفت إدارة أوباما بالائتلاف باعتباره "الممثل الشرعي للشعب السوري في معارضة نظام الأسد" دون أن تمنح الائتلاف السلطة القانونية باعتبارها دولة.

في ظل وجوده بتركيا، لا يسيطر الائتلاف على أرض داخل سوريا، وقد عمل الائتلاف في كثير من الأحيان محاورًا مع الجهات الفاعلة الدولية، ويلعب دورًا رائدًا في محادثات السلام التي توسطت فيها الأمم المتحدة مع الحكومة السورية، ومع ذلك، فلديه القليل من النفوذ إن وجد على الجماعات المسلحة العاملة داخل سوريا.

الحكومة السورية المؤقتة

في عام 2013، أنشأ الائتلاف حكومة مؤقتة لتعمل كمؤسسة سياسية قادرة على تولي السلطة في ظل أمل الكثيرين في ذلك الوقت بقرب سقوط نظام الأسد، كما سعى مؤسسوها -دون جدوى- لتأسيس حكومة مدنية على الجماعات المسلحة السورية عبر وزارة الدفاع التي أعلنتها الحكومة المؤقتة.

واصلت الحكومة المؤقتة عملها رغم استعادة حكومة الأسد للأراضي، وظهور أنَّ احتمالية حدوث انتقال سياسي تبدو بعيدة. حافظت الحكومة المؤقتة على مكاتبها في إدلب حتى أُجبرت على الخروج بعد إنشاء حكومة الإنقاذ التابعة لهيئة تحرير الشام في عام 2017.

بمرور الوقت أصبحت الحكومة المؤقتة تابعة بشكل متزايد للحكومة التركية؛ وهي تعمل حاليًّا من المناطق التي تسيطر عليها تركيا في محافظة حلب. وهي تعد رسميًّا بمثابة السلطة التي تدير المناطق التي استولت عليها الجماعات المسلحة التي تمولها وتسلحها تركيا، لكن من الناحية العملية، فإنَّ الأتراك هم الذين يسيطرون على هذه المناطق من خلال وكلائهم المختلفين، بما في ذلك الجماعات المسلحة والكيانات المدنية التابعة لهم.

سياسة الولايات المتحدة

في استمرار للأهداف التي سعت إليها إدارة أوباما في سوريا، سعت إدارة ترامب إلى:

1- الهزيمة الدائمة للدولة الإسلامية.
2- تسوية سياسية للحرب الأهلية السورية.
3- انسحاب القوات التي تقودها إيران.

في أواخر عام 2021، أكملت إدارة بايدن مراجعة السياسة الخاصة بسوريا. بناءً على المراجعة، حددت وزارة الخارجية خمس أولويات سياسية أساسية:

- دعم حملة الحكومة الأمريكية والتحالف الدولي ضد داعش.
- دعم وقف إطلاق النار في جميع أنحاء البلاد.
- دعم توسيع وصول المساعدات الإنسانية في جميع أنحاء سوريا.
- الضغط من أجل المساءلة واحترام القانون الدولي مع تعزيز حقوق الإنسان، بما في ذلك من خلال فرض عقوبات محددة الهدف.
- دعم عملية سياسية يقودها الشعب السوري على النحو المتوخى في قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2254.

صرح المسؤولون الأمريكيون بأنَّ هزيمة تنظيم داعش تشمل ضمان عدم تمكنه من إعادة بناء قواته، أو التخطيط وتنفيذ هجمات أو السيطرة على السكان والأراضي، ووَفق تقييم مسؤول عسكري أمريكي في مارس 2022 فإنَّ القوات التابعة للنظام السوري، والقوات المدعومة من روسيا وإيران وتركيا تعمل على تعطيل عمليات قوات سوريا الديمقراطية والتحالف ضد داعش عبر تقويض قاعدة دعم قوات سوريا الديمقراطية.

طلب السنة المالية 2023

يسعى طلب تمويل وزارة الخارجية والعمليات الخارجية لإدارة بايدن للسنة المالية 2023 إلى الحصول على 143 مليون دولار لبرامج المساعدة في سوريا، بما في ذلك 125 مليون دولار في صندوق الدعم الاقتصادي و10 ملايين دولار ضمن أموال مكافحة المخدرات الدولية وإنفاذ القانون و8 ملايين دولار لمكافحة الإرهاب وإزالة الألغام والبرامج ذات الصلة. ومفترض أن توجه تلك الأموال نحو المساعدة لاستعادة الحياة الطبيعية في المناطق المحررة من داعش، وإنشاء حصن ضد المتطرفين العنيفين الذين يسعون إلى استغلال الفراغات الموجودة في الخدمات الأمنية والأساسية.

الوجود العسكري الأمريكي: عملية العزم الصلب

نفذت القوات الأمريكية عمليات تتعلق باستخدام القوة العسكرية داخل سوريا منذ عام 2015 بموجب تصاريح استخدام القوة العسكرية لعامي 2001 و 2002، وسط جدل مستمر في الكونجرس حول التفويض بالعمليات الأمريكية في سوريا.

تركز العمليات الأمريكية على مواجهة الدولة الإسلامية كجزء من عملية العزم الصلب. واعتبارًا من أوائل عام 2022، يتمركز نحو 900 جندي أمريكي في سوريا لدعم عمليات مكافحة داعش على يد القوات المحلية الشريكة. وينتشر 6770 متعاقدًا إضافيًا مع وزارة الدفاع بين سوريا والعراق. وتنتشر معظم القوات الأمريكية فيما يسميه المسؤولون العسكريون بالمنطقة الأمنية بشرق سوريا لدعم قوات سوريا الديمقراطية فيما يدعم حوالي 100 جندي أمريكي جيش مغاوير الثورة، وهو قوة عربية في ثكنة التنف التي تقع على طول طريق عبور رئيسي بين العراق وسوريا.

وقد صرح قائد القيادة المركزية الأمريكية الجديد الجنرال كوريلا في عام 2022 بأنَّ "مهمة الجيش الأمريكي في سوريا هي ضمان الهزيمة الدائمة لداعش". وأضاف كوريلا: يدعم وجودنا مقاربة شاملة لتحقيق أهداف استراتيجية أخرى في سوريا، بما في ذلك مواجهة إيران وروسيا. يجب أن تكون مشاركة طهران العسكرية وشبه العسكرية والخفية في سوريا مصدر قلق، لأنَّها تهدد إسرائيل والأردن بشكل مباشر، وتخاطر بتصعيد التوترات الإقليمية بمنتهى الخطورة. أخيرًا، يسمح وجودنا الأمني بتقديم المساعدة الإنسانية من المنظمات الدولية وغير الحكومية التي لم تكن لتتحقق لولا ذلك.

منذ عام 2015، نفذت القيادة المركزية الأمريكية ضربات دورية في سوريا خارج إطار عملية العزم المتأصل، بما في ذلك أهدافًا مرتبطة بالقاعدة والحكومة السورية والميليشيات المدعومة من إيران. ففي فبراير ويونيو 2021، شن الجيش الأمريكي ضربات

جوية على الميليشيات المدعومة من إيران في سوريا، والتي استخدمت منشآت مقرها سوريا لاستهداف القوات الأمريكية في العراق، كما استهدفت الميليشيات المدعومة من إيران القوات الأمريكية في التنف بطائرات مسيرة.

برنامج سوريا للتدريب والتجهيز

يصرح القسم 1209 من قانون تفويض الدفاع الوطني للسنة المالية 2015 لوزارة الدفاع الأمريكية بتقديم المساعدة "لعناصر المفحوصة بشكل مناسب من المعارضة السورية، وغيرهم من الجماعات والأفراد السوريين المفحوصين بشكل مناسب".

بدأ برنامج تدريب وتجهيز سوريا في أواخر عام 2015، واعتبارًا من عام 2022 تواصل القوات الأمريكية تقديم المشورة والمساعدة وتمكين القوات الشريكة في سوريا من مواجهة تنظيم الدولة الإسلامية. قام الكونجرس دوريًّا بتعديل أو وضع شروط على تدريب وتجهيز مجموعات سورية، مما يعكس تركيز الأعضاء على قضايا مثل فحص متطلبات المجموعات التي تتلقى تمويلًا أمريكيًّا.

التمويل الحالي وطلب السنة المالية 2023: إنَّ صندوق تدريب وتجهيز وزارة الدفاع لمكافحة داعش هو السلطة المالية الرئيسية لبرنامج تدريب وتجهيز سوريا، وقد بلغت ميزانية الصندوق في العام المالي 2022 نحو 500 مليون دولار من بينهم 155 مليون دولار مخصصين لسوريا. وتسعى إدارة بايدن إلى طلب موازنة للصندوق للسنة المالية 2023 بمقدار 541 مليون دولار تشمل 183 مليون دولار لبرنامج سوريا للتدريب والتجهيز، ويعكس هذا زيادة عن العامين السابقين حيث خُصِصَ 500 مليون دولار و460 مليون دولار لمركز تمويل الإرهاب في العامين الماليين 2022 و 2021 على التوالي. وتعتزم وزارة الدفاع الأمريكية زيادة عدد الجماعات والأفراد السوريين الذين فُحِصوا في السنة المالية 2023 ب نحو 3500 فرد مخصصين لعملية تجنيد وتدريب قوات حراسة منشأة احتجاز جديدة.

استقرار ما بعد داعش

قدمت الولايات المتحدة مساعدات لتحقيق الاستقرار في مناطق سوريا والعراق المستعادة من تنظيم الدولة الإسلامية في محاولة لمنع عودة ظهور التنظيم، بما في ذلك أكثر من 1.3 مليار دولار من المساعدات لتحقيق الاستقرار في سوريا منذ 2011.

تقول وزارة الدفاع الأمريكية أنَّ المساعدات المخصصة للاستقرار تلعب دورًا هامًا في عملية العزم الصلب، حيث تخفف الفوارق الاقتصادية والاجتماعية التي يسعى داعش إلى استغلالها، ويغلق الثغرات في قدرة السلطة المحلية، ويدعم المجتمع المدني للدفاع عن احتياجات المواطنين.

تتضمن برامج تحقيق الاستقرار الحالية التي تمولها وزارة الخارجية الأمريكية برامج مصممة لدعم التعليم، وأمن المجتمع ووسائل الإعلام المستقلة والمجتمع المدني والتماسك الاجتماعي والعدالة الانتقالية والمساءلة واستعادة الخدمات الأساسية وإيجاد حل سياسي للصراع السوري، وتمول وكالة التنمية الدولية (USAID) برامج استقرار تدعم سبل العيش والحوكمة الاقتصادية وتمكين المرأة والمشاركة السياسية واستعادة الخدمات الأساسية والحصول على المياه والري والزراعة.

المساعدة الإنسانية

الولايات المتحدة هي أكبر مانح للمساعدات الإنسانية خلال الأزمة السورية، حيث قدمت أكثر من 15.7 مليار دولار منذ 2011، وفي السنة المالية 2022 قدمت الولايات المتحدة 1.6 مليار دولار من التمويل الإنساني للاستجابة للأزمة في سوريا، بما في ذلك 808 مليون دولار أُعلن عنها في مؤتمر بروكسل السنوي السادس الخاص بدعم سوريا والمنطقة، والمنعقد في 10 مايو 2022، كما أُعلن عن منح 756 مليون دولار خلال اجتماع مجلس الأمن الدولي في 14 سبتمبر 2022. وتوجه الأموال الإنسانية الأمريكية لتلبية الاحتياجات الإنسانية داخل سوريا، وكذلك لدعم المجتمعات في لبنان والأردن وتركيا والعراق ومصر التي تستضيف اللاجئين السوريين.

العقوبات الأمريكية

تخضع سوريا لمجموعة واسعة من العقوبات الأمريكية، ويسبق العديد منها الصراع الحالي، فقد فرضت الولايات المتحدة عقوبات اقتصادية على سوريا منذ عام 1979 عندما صنفت وزارة الخارجية الحكومة السورية كدولة راعية للإرهاب الدولي.

فرض قانون محاسبة سوريا واستعادة السيادة اللبنانية لعام 2003 قيودًا إضافية على الصادرات والاستثمارات والمعاملات والعلاقات الدبلوماسية الأمريكية بسبب التدخل السوري في لبنان ودعم دمشق للمنظمات الإرهابية الأجنبية المصنفة من قبل الولايات المتحدة بما في ذلك حزب الله وحماس، ثُمَّ فرضت الولايات المتحدة عقوبات إضافية بموجب تشريعات حظر الانتشار النووي منذ أوائل التسعينيات وفي ظل سلطات الطوارئ الوطنية منذ بداية الصراع الحالي في عام 2011.

في عام 2013، قالت وزارة الخارجية إنَّ الحكومة السورية قد استخدمت الأسلحة الكيميائية بما يتعارض مع القانون الدولي، مما حفز حزمة أخرى من القيود الاقتصادية والدبلوماسية.

قانون قيصر لحماية المدنيين في سوريا لعام 2019

دُمِجَ قانون قيصر لحماية المدنيين في سوريا لعام 2019 في قانون تفويض الدفاع الوطني للسنة المالية 2020، وهو يوجه الرئيس إلى فرض عقوبات على أي شخص أجنبي يقرر الرئيس أنَّه يقدم عن عمد دعمًا ماليًّا أو ماديًّا أو تقنيًّا مهمًا للحكومة السورية أو لشخص أجنبي يعمل بصفة عسكرية داخل سوريا نيابة عن حكومات سوريا أو روسيا أو إيران، كما أنَّه يجعل الأشخاص الأجانب مؤهلين لفرض عقوبات عليهم في حال رأى الرئيس أنَّهم يبيعون أو يوفرون عن قصد:

- السلع أو الخدمات أو التكنولوجيا أو المعلومات التي تسهل صيانة وتوسيع الإنتاج المحلي للحكومة السورية من الغاز الطبيعي أو البترول أو المنتجات البترولية.
- الطائرات أو قطع غيار الطائرات التي تستخدم لأغراض عسكرية في سوريا في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة السورية أو القوات المرتبطة بها.
- خدمات إنشائية أو هندسية مهمة للحكومة السورية.

اعتبارًا من أواخر عام 2022 صُنِفَ 15 فردًا وكيانًا على وجه التحديد بموجب قانون قيصر، وقد ركزت عقوبات قيصر حتى الآن على الأفراد والكيانات المشاركة في مشاريع تطوير عقاري واسعة النطاق شيدت على أراض صودرت من السوريين النازحين بسبب النزاع.

الجرائم الوحشية والسبل المحتملة للمساءلة

تعامل الدول أحيانًا الجرائم الوحشية جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية على أنَّها جرائم ذات اختصاص قضائي عالمي، مما يعني أنَّه يمكن لأي دولة مقاضاة الأفراد على هذه الجرائم، حتى لو لم ترتكب الجريمة على أراضي هذه الدولة أو من قبل أحد مواطنيها.

قدمت عدة أطراف مزاعم بارتكاب جرائم حرب ضد أطراف متعددة في الصراع السوري، بما في ذلك الحكومة السورية وجماعات المعارضة السورية والجماعات المتطرفة مثل تنظيم الدولة الإسلامية. وُثِقت انتهاكات القانون الدولي المبلغ عنها على نطاق واسع من قبل لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن سوريا، والتي تأسست في أغسطس 2011 بموجب قرار مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، وكذلك من خلال التقارير الدورية المقدمة من الأمين العام للأمم المتحدة إلى مجلس الأمن الدولي بشأن تنفيذ قرارات مجلس الأمن في الحالات التي تُرتكب فيها جرائم فظيعة في دولة يحتمل ألا تستطيع أو لن تحاسب الجناة.

توجد طرق قضائية دولية ووطنية للمساءلة المحتملة من بينها طرق موصوفة أدناه.

المحكمة الجنائية الدولية: أُنشأت المحكمة الجنائية الدولية لممارسة الولاية القضائية على جميع الجرائم الوحشية عندما لا يتم التحقيق في مثل هذه الجرائم ومقاضاة مرتكبيها من قبل نظام قضائي وطني مختص. ولأنَّ سوريا ليست طرفًا في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، فلا يمكن للمحكمة أن تمارس الولاية القضائية تلقائيًّا على الجرائم الوحشية المرتكبة في سوريا، ويمكن للمحكمة الجنائية الدولية ممارسة الولاية القضائية على الجرائم الوحشية المزعومة التي تحدث على أراضي أو يرتكبها مواطنو دولة:

- بعد انضمام الدولة المعنية لنظام روما الخاص بالمحكمة.
- خلال فترة زمنية تقبل فيها دولة غير متورطة في جرائم الولاية القضائية.
- وَفقًا لقرار من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة بإحالة الوضع في دولة ما إلى المحكمة الجنائية الدولية.

ويمكن لمجلس الأمن أن يوسع اختصاص المحكمة الجنائية الدولية ليشمل الوضع في سوريا، لكن روسيا والصين استخدمتا حق النقض (الفيتو) ضد إجراء سابق لمجلس الأمن لفعل ذلك.

المحاكم الوطنية الأجنبية: أقامت النمسا وفرنسا وألمانيا وإسبانيا ودول أخرى إجراءات جنائية ضد الجناة المزعومين بارتكاب جرائم فظيعة بموجب مفهوم "الولاية القضائية العالمية"، مما يعني أنَّه يمكن لأي دولة مقاضاة مرتكبي هذه الجرائم.

وفي يناير 2022، على سبيل المثال، أدانت محكمة ألمانية أنور رسلان الضابط السابق في القوات المسلحة السورية، بتهمة الإشراف على عمليات تعذيب ممنهج للسجناء في مركز احتجاز سوري.

النقاشات السياسية وقضايا معنية بالكونجرس

حماية القوات الشريكة المحلية

اعتمدت العمليات الأمريكية ضد تنظيم الدولة الإسلامية في سوريا على شراكة مع قوات سوريا الديمقراطية، التي كانت بمثابة القوة البرية المحلية الأساسية في حملة مكافحة داعش. وقد ناقش أعضاء الكونجرس أهلية هؤلاء الشركاء المحليين للقبول في الولايات المتحدة في حالة تعرضهم لهجوم من قبل القوات التركية أو السورية.

من شأن العديد من مشاريع القوانين في الكونغرس أن توسع نطاق برنامج منح تأشيرة الهجرة الخاصة (SIV) ليشمل الرعايا الأجانب العاملين لدى الجيش الأمريكي في سوريا، وكذلك عائلاتهم. صُمِمَ برامج SIV السورية المقترحة من قبل هذه القوانين عامة على غرار برامج SIV المؤقتة الحالية للعراقيين والأفغان الذين عملوا لصالح أو نيابة عن حكومة الولايات المتحدة، وقد أعاد النائبان جيسون كرو ومايكل والتز تقديم مشروع قانون من هذا القبيل في الكونجرس.

الانتعاش الاقتصادي

في منتصف عام 2022 أفادت وزارة الخارجية أنَّه بينما كانت مستويات العنف في سوريا في أدنى مستوياتها خلال الصراع المستمر منذ 11 عامًا، فقد أصبح الوضع الاقتصادي والإنساني في أسوأ حالاته. وفي عام 2021، صرح مسؤول أمريكي بأنَّ تنظيم الدولة الإسلامية يسعى بنشاط لاستغلال الوضع الاقتصادي لإعادة بناء قوته في المناطق الأكثر تضررًا من الانكماش الاقتصادي.

وقد أدت المستويات التاريخية للجفاف إلى زيادة الحاجة إلى كل من الاستقرار والتمويل الإنساني على مدار العامين الماضيين، بينما يعيش أكثر من 90٪ من السوريين تحت خط الفقر، وقد اتخذت إدارة بايدن خطوات للتخفيف من الضائقة الاقتصادية، وذلك جزئيًّا عن طريق إصدار تراخيص عامة جديدة للسماح بفئات أوسع من الأنشطة الاقتصادية التي كانت تخضع سابقًا للعقوبات الأمريكية.

ففي مايو 2022، أصدر مكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع لوزارة الخزانة الأمريكية (OFAC) ترخيصًا يسمح بمزاولة الأنشطة في 12 قطاعًا اقتصاديًّا مختلفًا في شمال شرق وشمال غرب سوريا، وذلك لمنع عودة ظهور داعش من خلال التخفيف من انعدام الأمن الاقتصادي المتزايد واستعادة الخدمات الأساسية في المناطق المحررة من سيطرة التنظيم.

تساءل بعض أعضاء الكونجرس عما إذا كانت جهود إدارة بايدن لتحفيز الانتعاش الاقتصادي في سوريا تنتهك العقوبات الأمريكية الحالية وتفيد حكومة الأسد عن غير قصد، وجادلوا بأنَّ بعض مشاريع التعافي المبكر تطمس الحدود بين المساعدة الإنسانية وعمليات إعادة الإعمار، وهو ما يخالف قرار واشنطن بعدم تقديم مساعدات لإعادة الإعمار حتى تحرز حكومة الأسد تقدمًا كبيرًا نحو تسوية سياسية للصراع.

ردًّا على ذلك، صرحت مساعدة وزيرة الخارجية الأمريكية لشؤون الشرق الأدنى باربرا ليف بأنَّ الولايات المتحدة "لن تدعم الجهود المبذولة لتطبيع بشار الأسد أو إعادة تأهيله بأي شكل من الأشكال، ولن ترفع العقوبات عن النظام أو تغير موقفها المعارض لإعادة الإعمار في سوريا حتى يكون هناك تقدم حقيقي ودائم نحو حل سياسي".

وقد تضمنت مشاريع الإنعاش المبكر وسبل العيش التي نفذتها وكالات الأمم المتحدة في عام 2022 إعادة تأهيل بعض شبكات الصرف الصحي والكهرباء، فضلًا عن إعادة تأهيل المرافق مثل العيادات الصحية والمخابز والفصول الدراسية. ويتخوف بعض المحللين من أنَّ استعادة الخدمات الأساسية من خلال التعافي المبكر سيعزز قبضة نظام بشار الأسد على السلطة، وبالتالي يقلل من رغبته في القدوم إلى طاولة المفاوضات للتوصل إلى تسوية دائمة.

من ناحية أخرى، أعرب بعض المحللين والعاملين في المجال الإنساني عن رأي مفاده أنَّ التعافي المبكر الذي "يستلزم مساعدة السوريين على إعالة أنفسهم وإعادة تأهيل البنية التحتية المحلية للمياه بدلًا من توصيل المياه بواسطة صهاريج المياه أو دعم الزراعة بدلًا من تقديم المساعدات الغذائية هو السبيل الوحيد للمضي قدمًا، إذ لا يمكن الاستمرار في تقديم المساعدات للناس إلى الأبد.

تمويل حكومة الأسد

سعى أعضاء الكونجرس إلى تحليل مصادر التمويل المتاحة لحكومة الأسد والحد منها؛ وطلبوا من وزارة الخارجية مدهم بتقرير عن مصادر دخل عائلة الأسد، وانتقد بعض الأعضاء التقرير النهائي مشيرين إلى أنَّهم سعوا إلى شيء أكثر شمولية.

في حين أنَّ هناك اهتمامًا واسعًا في الكونغرس بالإجراءات التي يمكن أن تقلل من الأموال المتاحة لحكومة الأسد، فقد ظهرت وجهات نظر مختلفة بين الأعضاء في الحالات التي قد تتعارض فيها التدابير مع أهداف السياسة الخارجية الأخرى

تجارة الكبتاجون

برز إنتاج وتجارة كبتاجون الأمفيتامين كمصدر رئيسي لتمويل حكومة الأسد، فقد ارتبطت صناعة الكبتاجون بالدولة السورية، مع تقارير تشير إلى زيادة كبيرة وغير مبررة في الصادرات السورية من المواد الكيماوية الأولية ومراكز الإنتاج ذات الحجم الصناعي المركزة في المناطق التي يسيطر عليها النظام.

سعى الكونغرس إلى الحد من قدرة حكومة الأسد على الربح من تجارة الكبتاجون، وقدم قانون مكافحة إتجار الأسد بالمخدرات وحيازته المعروف أيضًا باسم قانون الكبتاجون في ديسمبر 2021، وأقره مجلس النواب في سبتمبر 2022. سيتطلب الأمر

استراتيجية مشتركة بين الوكالات الأمريكية لتعطيل وتفكيك شبكات تهريب المخدرات المرتبطة بحكومة الأسد، فضلًا عن معلومات حول استخدام السلطات القوانين القائمة، بما في ذلك قانون قيصر لحماية المدنيين في سوريا، كما سيتطلب تقييمًا للمساعدة الأمريكية الحالية وبرامج التدريب لبناء قدرات مكافحة المخدرات في البلدان التي تستقبل أو تعبرها شحنات كبيرة من الكبتاجون.

صفقة الغاز الإقليمية

في عام 2021، أبرمت سوريا ومصر والأردن ولبنان صفقة لاستيراد الغاز الطبيعي من مصر والكهرباء من الأردن إلى لبنان عبر سوريا، مما أثار انتقادات من بعض أعضاء الكونجرس.

في رسالة موجهة في فبراير 2022 إلى وزير الخارجية الأمريكي بلينكن، جادل الأعضاء البارزون في لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ ولجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب بأنَّ الصفقة ستثري بلا شك نظام الأسد وستؤدي إلى فرض عقوبات أمريكية بموجب قانون قيصر لحماية المدنيين في سوريا.

في يونيو 2022 صرحت مساعد وزيرة الخارجية ليف بأنَّ الإدارة "لم تقدم أي التزامات" فيما يتعلق بالإعفاء من العقوبات، وستتخذ قرارًا نهائيًا بعد مراجعة العقود النهائية. وفي سبتمبر صرح وزير الطاقة اللبناني بأنَّ البنك الدولي يسعى إلى عدد من الشروط الأساسية بما في ذلك زيادة الرسوم الجمركية وإنشاء هيئة تنظيم الكهرباء، ولكن يبدو أنَّ التقدم في الصفقة توقف.

يمكن لأعضاء الكونجرس أن يوازنوا بين الفوائد المتوقعة لسوريا من الصفقة -والتي يقال إنَّها تشمل تحويلًا عينيًا لـ 8٪ من واردات الكهرباء و7٪ - 10٪ من واردات الغاز الطبيعي- مقابل الفوائد المتوقعة للبنان: ما يصل إلى ست ساعات من الكهرباء الإضافية يوميًا. ففي عام 2021، ورد أنَّ حزب الله نقل أكثر من مليون جالون من وقود الديزل إلى لبنان. وفي سبتمبر 2022، صرح مسؤولون إيرانيون أنَّ طهران يمكن أن تزود لبنان بـ 600 ألف طن من الوقود للمساعدة في تخفيف نقص الطاقة.

إساءة استخدام أموال المعونة

أعرب بعض أعضاء الكونجرس عن قلقهم بشأن التقارير التي تفيد بأنَّ بعض المساعدات الإنسانية المقدمة إلى سوريا قد يتم تحويلها إلى حكومة الأسد لو أسيئ استخدامها. في جلسة استماع عُقدت في مارس/ آذار 2022 حول الأثر الإنساني للصراع في سوريا، سعى الأعضاء إلى الحصول على معلومات حول آليات الفحص المستخدمة لضمان أنَّ البرامج الإنسانية لا تفيد حكومة الأسد.

في أكتوبر2022، أجريت دراسة بعنوان "عقود مشتريات الأمم المتحدة في سوريا: عدد قليل من التفاح الفاسد؟" درست مدى استفادة الشركات الخاصة المتورطة في انتهاكات حقوق الإنسان من مشتريات الأمم المتحدة في سوريا.

ووجدت الدراسة أنَّ ما يقرب من 47٪ من تمويل المشتريات في سوريا خلال الفترة التي تمت دراستها، مُنِحَ إلى موردين خطرين أو شديدي الخطورة. تشمل الحالات التي تكون فيها الشركة أو الشخص الذي يمتلك سيطرة أو ملكية كبيرة على الشركة:

- واجهة لفرد أو كيان متورط في انتهاكات حقوق الإنسان المتعلقة بالنزاع.
- تقديم الدعم اللوجستي أو غيره من أنواع الدعم للقوات المسلحة / الحكومة السورية منذ عام 2011.
- يمول و / أو يسيطر على العمليات العسكرية للجماعات شبه العسكرية.
- لديه استثمارات أو شراكات في مشاريع إعادة التطوير الحضري في المناطق المتضررة من النزوح القسري وانتهاكات حقوق ملكية الأراضي والممتلكات.

ووجدت الدراسة أيضًا أنَّ "حصة الأموال التي تذهب إلى الشركات التي تخضع لعقوبات من قبل الولايات المتحدة أو الاتحاد الأوروبي أو المملكة المتحدة بلغت على الأقل 23٪ أي ما يعادل 68 مليون دولار أمريكي".

وفي أكتوبر 2020، أشارت وكالة أسوشيتدبرس إلى تحقيق جاري بشأن مزاعم سوء إنفاق الأموال وغيرها من الانتهاكات من قبل رئيس المكتب المحلي لمنظمة الصحة العالمية في سوريا.

يمكن للأعضاء السعي إلى الحصول على معلومات إضافية حول جهود مشتريات الأمم المتحدة في سوريا، أو النظر في تنفيذ بعض التوصيات للدول المانحة التي بُرِزَت في تقرير أكتوبر 2022. تتضمن بعض هذه التوصيات طلب تقارير العناية الواجبة بحقوق الإنسان على الموردين المحليين لتحسين الرقابة (بالإضافة إلى توفير أموال إضافية لإجراء تقييمات مخاطر حقوق الإنسان). سبق لبعض الأعضاء استكشاف الخيارات التشريعية لزيادة الرقابة على تمويل الولايات المتحدة لبرامج الأمم المتحدة في سوريا.

سبق أن قدم بعض أعضاء الكونجرس قانون وقف دعم الأمم المتحدة للأسد لعام 2019، والذي كان من شأنه أن يحظر تمويل الولايات المتحدة لبرامج الأمم المتحدة في سوريا ما لم تصدق وزارة الخارجية على أنَّ مثل هذا التمويل:

- سيتم تسليمه بإنصاف ونزاهة.
- لم يقدم دعمًا ماديًّا مباشرًا للحكومة السورية أو القوات المرتبطة بها.
- متقيد بمدونة قواعد السلوك لموردي الأمم المتحدة.
- فُحِصَ بواسطة آلية مستقلة تراجع مشتريات العقود في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة السورية.

التحديات الحالية

هناك وجهات نظر متباينة فيما يتعلق بكيفية رسم سياسة الولايات المتحدة تجاه سوريا في المستقبل، وأحد الآراء التي تعكس نهج إدارة بايدن حاليًّا، يرى بوجوب أن تظل أهداف الولايات المتحدة في سوريا محدودة. ففي منتصف عام 2022، أبلغت وزارتا الدفاع والدولة الكونغرس أنَّ سياسة الولايات المتحدة في سوريا تركز على أهداف عملية وقابلة للتحقيق، مثل هزيمة الدولة الإسلامية والقاعدة والحفاظ على وقف إطلاق النار وتعزيز مساءلة حكومة الأسد على جرائمها.

واجهت هذه السياسة انتقادات بما في ذلك من قبل أحد المراقبين الذي أكد أنَّ النهج المحدود الذي يركز على مكافحة الإرهاب قد يكون مزعزعًا للاستقرار على المدى الطويل، ويجادل بأنَّ القرار الأمريكي بالعمل مع قوات سوريا الديمقراطية أمر منطقي من منظور مكافحة الإرهاب لكنه يعد خيارًا إشكاليًّا عندما يتعلق الأمر بجوانب أخرى من الصراع الأكبر لهزيمة داعش. فبرعاية الولايات المتحدة أصبحت قوات سوريا الديمقراطية هي السلطة الحاكمة الفعلية على مناطق الأغلبية العربية التي ترفض إلى حد كبير شرعيتها وتنظر إلى حكمها على أنَّه تعسفي وتمييزي وسيّئ. وهو ما يساهم في تعزيز المظالم المحلية.

واجهت سياسة الإدارة أيضًا انتقادات من بعض أعضاء الكونجرس الذين يجادلون بأنَّ جهود الإدارة حتى الآن، -التي تركز على إيصال المساعدات الإنسانية وتوسيع دعم الاستقرار في المناطق المحررة من تنظيم الدولة الإسلامية- تعالج أعراض الصراع الأساسي فحسب، وستؤدي في النهاية إلى الفشل في ظل غياب استراتيجية دبلوماسية أوسع لحل أزمة الحرب الأهلية التي استمرت عقدًا من الزمان.

وصف محلل آخر نهج الإدارة بأنَّه نهج "براغماتي لا يرحم"، فبناء على الاعتراف الضمني بأنَّ بشار الأسد قد انتصر ولا يوجد شيء يمكن لأي شخص فعله حيال ذلك. يعتقد فريق بايدن على ما يبدو أنَّه من خلال التصالح مع هذا الواقع، ستحظى الولايات المتحدة بفرصة أفضل لتقديم المزيد من المساعدات للأشخاص في سوريا الذين يحتاجون إليها، ومساعدة اللبنانيين الفقراء وتغيير العلاقات مع روسيا واستنقاذ السوريين من الإيرانيين.

قد يقود هذا النهج الإدارة إلى التركيز بشكل متزايد على الاستقرار والتعافي المبكر كوسيلة لمنع عودة ظهور الدولة الإسلامية مع توفير الدعم الإنساني الذي تمس الحاجة إليه، وتتماشى هذه الجهود مع الحجج التي قدمها بعض الفاعلين الإنسانيين والمراقبين السياسيين بعد حق النقض الروسي بشأن التمديد لمدة 12 شهرًا لتفويض المساعدات عبر الحدود، جادل بعض الفاعلين الإنسانيين بأنَّ وكالات الإغاثة قد تحتاج إلى التحول من التدخلات الإنسانية التي تركز على الاحتياجات العاجلة إلى برامج الإنعاش المبكر مثل دعم الزراعة والبنية التحتية الحيوية ذات الصلة. ، وأشاروا إلى أنَّ مثل هذه البرامج يمكن أن تقلل تدريجيًّا من انعدام الأمن الغذائي والاعتماد على المعونة الغذائية الخارجية.

في حين أنَّ الخطط الدولية والأمريكية تهدف إلى استمرار تنفيذ المساعدات الإنسانية في جميع أنحاء سوريا بناءً على الحاجة، فقد يلعب الكونغرس دورًا حاسمًا في تحديد ما إذا كان يمكن أو يجب توسيع المساعدة الاقتصادية الثنائية لتشمل مناطق سيطرة

النظام التي يتركز فيها غالبية سكان سوريا مع تحديد إلى أي مدى سيتم ذلك وبأي شروط، وقد يناقش أعضاء الكونجرس المخاطر المحتملة طويلة الأجل والفوائد المترتبة على قصر المساعدة على مناطق سوريا التي تسيطر عليها القوات المدعومة من الولايات المتحدة.

يختلف بعض الخبراء مع سياسة إدارة بايدن التي تدعو الولايات المتحدة إلى ممارسة ضغط أكبر على نظام الأسد وحلفائه، ويجادل المدافعون عن هذا النهج بأنَّه يجب على الولايات المتحدة زيادة الضغط الاقتصادي على حكومة الأسد (بما في ذلك من خلال توسيع العقوبات الثانوية على البلدان التي تتعامل مع الكيانات السورية الخاضعة للعقوبات)، فضلًا عن التركيز على الجهود التي تضغط باتجاه انسحاب إيران والميليشيات المدعومة من إيران من سوريا.

في هذا السياق يمكن أن تتضمن إجراءات الكونغرس تشريعات تهدف إلى إغلاق ثغرات العقوبات وعرقلة صفقة مد الغاز إلى لبنان وفرض بعض العقوبات الإلزامية ضد الأسد وحلفائه، ويجادل بعض مؤيدي هذا النهج بأنَّه فيما يتعلق بمساعدات الأمم المتحدة، يجب على إدارة بايدن والكونغرس العمل معًا لمنع الأموال الأمريكية من الذهاب إلى برنامج الغذاء العالمي ووكالات الأمم المتحدة الأخرى في دمشق إلى أن يراجعوا العناية الواجبة والشفافية في الأنشطة تجاه المقاولين والمقاولين من الباطن.

من المحتمل أن يواجه هذا النهج البديل أيضًا تحديات، فقد يؤدي توسيع العقوبات الثانوية لتشمل البلدان المنخرطة اقتصاديًّا في سوريا إلى تورط عدد متزايد من حلفاء الولايات المتحدة الإقليميين مثل الأردن والإمارات، فضلًا عن تركيا التي بدأت في فتح خطوط التواصل مع دمشق.

إنَّ الجهود المبذولة لوقف تحويل المساعدات الإنسانية من قبل حكومة الأسد -إذا حُدِدَت كشرط أساسي لاستمرار تدفق المساعدات- فستؤثر في ملايين المدنيين السوريين الذين يعتمدون على هذه المساعدات لتلبية احتياجاتهم الأساسية.

في نهاية المطاف، يمكن لأي نهج تجاه سوريا أن ينطوي على سلسلة من المقايضات، حيث يحتاج صناع السياسة أن يحددوا أولوياتهم بوضوح، وربما يواجهون قيودًا على النفوذ الأمريكي في تغيير مسار الحرب التي استمرت عقدًا من الزمن.